E/ESCWA/GRID/2003/6
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

أوراق موجزة
الإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية
كانكون، المكسيك، ١٠-١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

1 3 -09- 2003

LIBRARY & DOCUMENTATION

تجربة سلطنة عمان والمملكة الأردنية الهاشمية في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

جابر بن مرهون فليفل الوهيبي

الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠٠٣

ملاحظة: الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف وليست، بالضرورة، آراء الإسكوا.

03-0549

تصـــديـــر

في إطار سعيها لزيادة المعونة الفنية إلى الدول العربية في مجال قضايا منظمة التجارة العالمي، أعدت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) مجموعة من الأنشطة لتحضير الدول العربية للمساهمة في المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية، الذي سينعقد في مدينة كانكون بالمكسيك في الفترة ١٠-١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

جاء الإعداد لهذا المؤتمر في عدة مراحل هي: إعداد مجموعة من أوراق العمل الموجزة تتناول كافة القضايا المطروحة للتفاوض في منظمة التجارة العالمية. وقد قام بإعدادها نخبة من الخبراء العرب المشهود لهم بالكفاءة بالإضافة إلى الجهد الذي بذله خبراء سكرتارية الإسكوا. وقد قام بمراجعة وتنقيح هذه الأوراق متخصصون لديهم خبرة كبيرة في هذا المجال، وقام بطباعتها ونشرها قسم خدمات المؤتمرات في سكرتارية الإسكوا. وسيتم تتويج ذلك بعقد اجتماعين، الأول على مستوى الخبراء، ويتناول في مناقشته ما تم إنجازه في المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية من القضايا التي يشملها برنامج عمل الدوحة، وموقف الدول العربية في هذه الجولة من المفاوضات، وإعداد توصيات تشكل بلورة لتلك القضايا في إطار الاستعداد للمؤتمر الوزاري الخامس للمنظمة، والثاني على مستوى الوزراء العرب وسيشارك فيه مسؤولون عن قضايا منظمة التجارة العالمية، ورؤساء منظمات دولية وعربية، وخبراء، وممثلون عن القطاع الخاص العربي، والجمعيات الأهلية. وسوف يتناول الموضوعات التي يتوقع طرحها في مؤتمر كانكون والموضوعات التي تهم الدول العربية.

وقد حققت الإسكوا هذا الإنجاز في إطار تعاونها الوثيق مع المنظمات العربية والدولية، ويشاركها في تنظيم الإجتماعين جامعة الدول العربية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أنكتاد). وقدم كل من البنك الدولي ومركز بحوث التنمية الدولية (كندا) دعماً مالياً لإنجاز هذا المشروع. وإني أنتهز هذه الفرصة لأقدم إليهما خالص الشكر والتقدير. ونأمل أن تشجع هذه المبادرة منظمات دولية وعربية أخرى على دعم أنشطة الإسكوا التي يكون بعضها على شكل معونة فنية وبناء القدرات في الدول العربية في مجالات مختلفة ذات علاقة وثيقة بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء، بما في ذلك تحديد الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمستجدات الدولية المتسارعة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإسكوا قامت منذ انتهاء أعمال المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة، بإنجاز العديد من الأنشطة التي تناولت قضايا النظام التجاري العالمي الجديد. وتتنوع هذه الأنشطة ما بين تدريب للعاملين في مجال التجارة الدولية في الدول العربية، وعقد اجتماعات على مستوى الخبراء، وتقديم الخدمات الاستشارية، والاستجابة لطلب أي دولة عضو لدراسة قضايا تهمها في هذا المجال، مثل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وكان للتعاون مع منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أثر كبير في إنجاز العديد من هذه الأنشطة.

يشمل برنامج الدوحة للتنمية موضوعات كثيرة يجري عليها التفاوض حالياً مثل الزراعة، والخدمات، والتجارة والبيئة، والنفاذ إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية، وقواعد منظمة التجارة العالمية (الدعم ومكافحة الإغراق والترتيبات التجارية الإقليمية)، ونظام فض المنازعات، وقضايا

تتعلق بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية. وهناك قضايا ستستمر في المستقبل إذا ما توصلت الدول الأعضاء إلى إجماع على طرق التفاوض بشأنها، وهي التجارة وعلاقتها بالإستثمار، والتجارة وسياسة المنافسة، والشفافية في المشتريات الحكومية، وتسهيل التجارة. كما أن هناك موضوعات جاءت ضمن إعلان الدوحة من بينها التجارة والديون والمال، والتجارة ونقل التكنولوجيا، وهي تخضع لدراسة في مجموعات العمل التي شكلت لهذا الغرض. وهذه الموضوعات ستتناولها تفصيلاً هذه الأوراق الموجزة.

إننا إذ نقدم المجموعة من الدراسات الموجزة نتمنى أن يستفيد منها متخذو القرار في الدول العربية، والباحثون، والعاملون في مجال التجارة الدولية، والمثقفون العرب. ونأمل أن تكون ذات فائدة للدول العربية، لتتمكن من الإستفادة من الفرص التي يتيحها نظام التجارة العالمي الجديد.

إن عالم اليوم تحركه المصالح الاقتصادية والشركات متعددة الجنسيات، وتعمل الدول جاهدة على جذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية لإقامة المشروعات الإنتاجية وتشغيل العديد من الباحثين عن فرص عمل، وزيادة معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وليس أمام الدول العربية سوى العمل وبذل المزيد من الجهد في مجالات زيادة الإنتاج وتحقيق شروط الجودة والتدريب وغيرها، لتجد منتجاتها مساحة في الأسواق العالمية.

وستعمل الإسكوا معكم دائماً لتحقيق ذلك، والله الموفق.

مرفت تلاوي
وكيل الأمين العام للأمم المتحدة
الأمين التنفيذي للإسكوا

المحتويات

الصفحة

تصدير ..... ج

مقدمة ١

أولاً – كيف بدأ التفكير بإنشاء منظمة التجارة العالمية ٣

ثانياً – تأسيس الإتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة ٤

ثالثاً – جولة الأورغواي والأسباب التي أدت إلى عقدها ٥

ألف – عوامل جديدة متعلقة بالجات نفسها ٦

باء – التحولات في الاقتصاد الدولي ٦

جيم – موافقة الدول النامية ٧

رابعاً – أسس وثيقة الأورغواي ٧

خامساً – ما هي منظمة التجارة العالمية ٨

سادساً – إجراءات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ٩

سابعاً – تجارب بعض الدول العربية في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ١١

ألف – سلطنة عمان ١١

باء – الإلتزامات التي تقدمت بها سلطنة عمان وتم الإتفاق عليها ١٧

جيم – التزامات سلطنة عمان في مجال البضائع ١٨

دال – المملكة الأردنية الهاشمية ٢٣

الملاحق ٢٥

المصادر ٣٠

مقـــدمـــة

مـــع نهايـــة القـــرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أدت الممارسات التجارية إلى شيوع الحمائية، التي استمرت حتى حدث الكساد العالمي في الثلاثينات من القرن الماضي.

وقـــبل أن تضع الحرب العالمية الثانية أوزارها عام ١٩٤٥ كانت الدول قد بدأت في ترتيب أوضـــاعها في بريتون وودز في عام ١٩٤٤ ، بهدف خلق مؤسسات دولية لإدارة الاقتصاد العالمي بعـــد الحـــرب. فأنشـــأت ثـــلاث مؤسسات عالمية هي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمـــير ومـــنظمة التجارة الدولية ITO، غير أن هذه الأخيرة لم يكتب لها النجاح وبرزت مكانها فكـــرة الجـــات – الإتفاقية العامة للتعرفات والتجارة التي عقدت أولى جولاتها في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٤٧، وشارك فيها ٢٣ دولة وقعت على هذه الإتفاقية.

ومـــا بيـــن عامي ١٩٤٧-١٩٨٦ عقدت ثماني جولات من المفاوضات كانت أخيرتها جولة الأورغـــواي التـــي انتهت عام ١٩٩٣. وقد ركزت الجولات الخمس الأولى على تخفيض التعرفة الجمركـــية وتناولـــت الجولـــة السادســـة، إلى جانب تخفيض التعرفات الجمركية، موضوع مكافحة الإغراق وفي الجولة السابعة تم التوصل إلى تسع اتفاقيات في مجالات عديدة.

وقد نجحت الجات في تخفيض التعرفة الجمركية وتوقيع بعض الاتفاقيات في جولة طوكيو إلا أنها فشلت في الوصول إلى اتفاقات بشأن القيود غير الجمركية، وكان ذلك الفشل ضد مصالح الدول النامـــية. وقد أدت مبالغة الدول المتقدمة في تقديم الدعم لسلعها، خاصة الزراعية منها، واللجوء إلى سياســـة الإغـــراق دون احترام لقواعد الجات إلى نشوب حروب تجارية بين الدول الصناعية، وبات البحـــث عـــن مخرج من هذه الأزمات ضرورياً. وقد شهد العالم خلال العقدين السابع والثامن من القـــرن الماضي تحولات كبيرة في الاقتصاد الدولي من أهمها انهيار الإتحاد السوفياتي وتبني الدول الإشـــتراكية ســـابقاً آلـــية السوق وقيام الدول النامية بإصلاحات هيكلية واسعة لإزالة التشوهات في اقتصـــاداتها، ومـــن هنا نبعت فكرة الجولة الثامنة، التي بدأت بإعلان بونتاديل أيستي Puntadel Este فـــي الأورغـــواي الصادر في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦، وأطلق عليها إسم جولة الأورغواي والتي اســـتمرت حـــتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، ووقع بيانها الختامي Final Act في مراكش عام ١٩٩٤.

وجـــاءت وثـــيقة الأورغـــواي شاملة لجميع قطاعات التجارة والخدمات والملكية الفكرية إلى جانب النفاذ إلى الأسواق، كما أعلنت قيام منظمة التجارة العالمية التي بدأت تمارس عملها منذ الأول من كانون الأول/يناير ١٩٩٥. وكان عدد الدول المشاركة عند توقيع اتفاقية منظمة التجارة العالمية ١١٧ دولـــة مـــن بينها كافة الدول التي كانت عضواً في الجات واليوم أصبح عدد أعضاء المنظمة ١٤٦ دولة، بينها ١١ دولة عربية كاملة العضوية. وهناك خمس دول عربية لها صفة المراقب هي الجزائر والسودان ولبنان والمملكة العربية السعودية واليمن.

ســـيتم التركـــيز فـــي هذه الورقة على كيفية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بدراسة تجربتـــي سلطنة عمان والمملكة الأردنية الهاشمية، وهما الدولتان العربيتان اللتان انضمتا مؤخراً في عـــام ٢٠٠٠. ولا شـــك أن الـــتجربة تســـتحق الدراسة ويجب أن تطلع عليها الدول الساعية إلى الانضمام.

إن عملية الانضمام شاقة ومكلفة مادياً وتحتاج إلى تعاون جميع المؤسسات في الدولة الراغبة في الانضمام، إلى جانب الحاجة إلى توفر الكادر البشري القادر علمياً وسياسياً على إدارة المفاوضات المعقدة التي قد تستمر سنوات. ولا بد من إدراك الدولة الراغبة في الانضمام لأهمية هذه الإحتياجات لأن الدول التي يتم التفاوض معها تفكر هي أيضاً في مصالحها ولديها الإمكانيات المادية والبشرية للدفاع عنها في المفاوضات.

إن على الدولة الراغبة في الانضمام التريث ودراسة الاتفاقيات ملياً، خاصة عند تقديم التنازلات سواءً في مجال السلع أو الخدمات بالإضافة إلى أهمية إعداد التشريعات اللازمة وخاصة في مجالات مثل البيئة والملكية الفكرية.

أولاً – كيف بدأ التفكير بإنشاء منظمة التجارة الدولية

مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أدت الممارسات التجارية إلى شيوع مبدأ الحماية التجارية المناهض لحرية التجارة. وكانت ألمانيا من البلدان التي فرضت حماية شديدة على صناعتها متعللة بأنها بدأت متأخرة مقارنة بباقي البلدان الأوروبية. واستمرت هذه الممارسات حتى حدث الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن الماضي، قبل الحرب العالمية الثانية التي يعزي المحللون أسبابها إلى الصراعات التي نشأت بين الدول الصناعية في البحث عن الأسواق.

وقبل أن تضع الحرب العالمية الثانية أوزارها فكر الحلفاء الذين أصبحوا قاب قوسين من النصر في إعادة ترتيب الأوضاع النقدية والمالية والتجارية في العالم على أسس وقواعد جديدة تتناسب وعصر ما بعد الحرب ولتجنب حدوث صراعات جديدة. وجاء اجتماع بريتون وودز في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٤٤ إلى اتفاق على إنشاء ثلاث مؤسسات دولية تتبع الأمم المتحدة تعمل في انسجام متكامل لخلق مناخ دولي جديد يرسي قواعد جديدة لإدارة الاقتصاد العالمي وهذه المؤسسات هي:

١- صندوق النقد الدولي International Monetary found (IMF)

ومهمته مراقبة النظام النقدي الدولي ووضع القواعد التي تحكم سلوك كل دولة بالنسبة لأسعار الصرف وسياسة ميزان المدفوعات ووسائل تمويل العجز الخارجي قصير الأمد.

٢ – البنك الدولي للإنشاء والتعمير International Bank for Reconstruction and Development (IBRD)

ومهمته مساعدة البلدان الأعضاء وخصوصاً النامية منها من خلال تقديم قروض طويلة المدى لتمويل المشروعات الإنمائية وتشجيعها على تطبيق السياسات الاقتصادية التي تكفل دفع عجلة التنمية.

٣- جيم منظمة التجارة الدولية International Trade Organization (ITO)

ومهمتها العمل على تنمية التجارة بين البلدان الأعضاء ووضع قواعد التجارة الدولية. وقد انعقد مؤتمر التجارة والعمالة في هافانا بكوبا عام ١٩٤٧ وأسفر عن الميثاق المعروف بـــ "ميثاق هافانا" الذي حاول وضع أساس منظمة التجارة الدولية وتحديد اختصاصاتها.

غير أن فكرة إنشاء منظمة التجارة الدولية لم يكتب لها النجاح، بعد أن رفض الكونجرس الأمريكي المصادقة على ميثاق هافانا لاحتوائه على بعض الأحكام التي تقضي بتدخل الحكومات في سير التجارة الدولية وتعطيل العرض والطلب في بعض المجالات، وعقد اتفاقيات دولية بهدف تثبيت أسعار المواد الأولية، ومنع الممارسات الاحتكارية في التجارة الدولية وتنظيم انتقال التكنولوجيا وتأمين وتمويل الصادرات. وأصبح من غير الممكن قيام منظمة التجارة الدولية دون مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تمثل ما يقارب من نصف الناتج القومي العالمي في ذلك الوقت.

ثانياً – تأسيس الإتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة

بعد أن سقطت فكرة إنشاء المنظمة الدولية للتجارة، قررت بعض البلدان الصناعية ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية الأخذ بمبدأ "أن ما لا يدرك كله لا يترك كله" وأن تأخذ من ميثاق هافانا

ذلك الجزء الذي يتماشى بصفة رئيسية ومصالحها وأن تضعه موضع التنفيذ تحت مسمى أخر، ومن هنا جاءت فكرة الإتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة الجات GATT.

أبرم هذا الإتفاق في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٤٧، بعد جولة مفاوضات عرفت بجولة جنيف شاركت فيها ٢٣ دولة وقعت على الإتفاق الذي دخل حيز التنفيذ في كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨، واستمر العمل به من خلال سكرتارية الجات حتى ولادة منظمة التجارة العالمية في مراكش عام ١٩٩٤ وبداية عملها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

وعقدت الجات منذ إنشائها ثماني جولات من المفاوضات كانت آخرها جولة الأورغواي التي بـــدأت عـــام ١٩٨٦ وانتهـــت عـــام ١٩٩٣ وركزت الجولات الخمس الأولى على تخفيض الرسوم الجمركية أما الجولة السادسة المعروفة بجولة كندي ١٩٦٤-١٩٦٦ فقد تناولت إلى جانب التعرفات الجمركية موضوع مكافحة الإغراق، وفي الجولة السابعة، جولة طوكيو ١٩٧٣- ١٩٧٩، تم التوصل إلى تسع اتفاقيات هامة هي:

- العوائق الفنية أمام التجارة
- قواعد التقويم الجمركي.
- الإجراءات الخاصة بتراخيص الإستيراد.
- إجراءات مكافحة الإغراق.
- الدعم والإجراءات المضادة.
- المشتريات الحكومية.
- التجارة في لحوم البقر.
- التجارة في منتجات الألبان.
- التجارة في الطائرات المدنية.

ولم ينضم إلى هذه الاتفاقيات سوى عدد محدود من الدول الأعضاء في الجات، ودخلت هذه الاتفاقيات حيز التنفيذ ابتداء من الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٨٠، وهي اتفاقيات جماعية Plurilateral Agreement تختلف عن الاتفاقيات متعددة الأطراف ولها إجراءات خاصة والانضمام إليها اختياري، فلا يترتب عليها بالتالي أي التزامات من جانب الأطراف المتعاقدة في الجات التي لم توقع عليها ولا أي حقوق لها.

وقد تمخضت كل دورة من دورات الجات عن تخفيض التعرفة الجمركية على السلع الصناعية، فانخفض متوسط التعرفة من حوالي ٤٠% عام ١٩٤٧ إلى ٤% قبل مفاوضات الأورغواي. غير أن نجاح الجات في تخفيض التعرفة الجمركية لم يقترن بتخفيض مماثل في القيود غير الجمركية، ولم تحظ القيود هذه بعناية تذكر في الدورات السابقة باستثناء دورة طوكيو التي خطت الخطوات الأولى في سبيل وضع بعض قواعد السلوك في هذا المضمار. كما أن عملية التحرير انصبت بصفة رئيسية على السلع ذات الأهمية الخاصة في التجارة بين البلاد الصناعية. أما السلع ذات الأهمية الخاصة في التجارة بين البلدان النامية والبلدان الصناعية فلم تلق الدرجة نفسها من الإهتمام، ويمكن القول أن البلدان النامية بقيت مهمشة في تلك المفاوضات.

هكذا يمكن المقول أن الجات لم تكن مؤسسة دولية بل كانت أقرب إلى منتدى لأطراف متعاقدة تتفق على إجراء تنازلات تجارية فيما بينها.

ووضعت الجات مبادئ وأهدافاً وقواعداً للتجارة الدولية إلا أن هذه المبادئ والأهداف والقواعد لم يتم احترامها، وكثيراً ما تم خرقها والتحايل عليها والإلتفاف حولها، وخاصة من قبل الدول المتقدمة كما أن هذه الدول غالت في استخدام الدعم والإغراق، وخاصة في مجال السلع الزراعية.

وبقيت السلع الزراعية خارج الاتفاقيات، وكان ذلك ضد مصالح الدول النامية لأن الدول المتقدمة قدمت دعماً متزايداً للمنتجين الزراعيين، بلغ في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نحو ٣٠٠ مليار دولار في السنة (أي حوالي مليار دولار في اليوم الواحد) وقد أدى ذلك إلى تشويه التجارة الزراعية العالمية، بل أن المبالغة في استخدام الدعم والإغراق دون احترام للقواعد أثارت حروباً تجارية بين الدول المتقدمة نفسها. فقد تكتلت مجموعة من الدول المنتجة بقيادة الولايات المتحدة، أصبحت تعرف بمجموعة كيرنز Cairns Group، مطالبة بتحرير التجارة في السلع الزراعية وإزالة الدعم للمنتجين إلا أن الولايات المتحدة نفسها لا تزال تقدم الدعم للمنتجين الزراعيين. كذلك فشلت الجات في أيجاد حل لمشاكل تجارة المنسوجات.

ثالثاً – جولة الأورغواي والأسباب التي أدت إلى عقدها

كانت جولة الأورغواي من أهم جولات الجات الثمان وأطولها. وقد بدأ التفكير في هذه الجولة بإعلان بونتاديل إيستي Puntadel Este وهي مدينة بالأورغواي. فقد دعت الولايات المتحدة الأمريكية الأطراف المتعاقدة في الجات في أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ إلى جولة جديدة من المفاوضات. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ تم التوصل إلى إعلان بونتاديل إيستي الذي يتكون من جزئين ويركز على مراعاة الدول النامية وأهمية العمل الجماعي والعلاقات مع المؤسسات ويعالج الجزء الأول مفاوضات السلع والأسس والأهداف من الجولة، أما الجزء الثاني فيعالج المفاوضات حول تجارة الخدمات بهدف إدخالها في قواعد الجات.

أدى عدد من العوامل إلى عقد جولة الأورغواي منها ما يرتبط بسير عمل الجات نفسها ومنها ما يتعلق بمتغيرات دولية كانت تضغط في اتجاه مراجعة الاتفاقية وإدخال مواضيع جديدة فيها. ويمكن تلخيص هذه الأسباب في النقاط التالية:

ألف – عوامل جديدة متعلقة بالجات نفسها

– سبقت الإشارة إلى أن المبادئ والقواعد التي وضعتها الجات كثيراً ما تم خرقها وتجاهلها، مثلاً بالمغالاة في استخدام الدعم والإغراق.

– انتشار بعض الممارسات التجارية مثل القيود الطوعية على الصادرات وتنظيم الأسواق وما أطلق عليه بالمنطقة الرمادية GRAY AREA في انسجام هذه الممارسات مع قواعد الجات بالإضافة إلى انتشار الحماية وزيادة حدة المنافسة على الأسواق الخارجية.

– تطور التجارة الدولية في الخدمات نتيجة التقدم التكنولوجي ووسائل الإتصالات، بحيث أصبحت تشكل حوالي ٣٠% من التجارة الدولية مما جعل من المهم دمج هذا القطاع في الجات.

– حماية حقوق المخترعين والمبدعين من التقليد والغش والسطو ولم تكن حقوق هؤلاء محمية تحت قواعد الجات، وإن كانت هناك اتفاقيات دولية عديدة حول حماية الملكية الفكرية.

باء – التحولات في الاقتصاد الدولي

– شهد العقد الثامن ومطلع العقد التاسع من القرن الماضي العديد من التحولات الاقتصادية وبرز النظام الاقتصادي العالمي الجديد (العولمة)، وخاصة عندما تبنى الإتحاد السوفياتي السابق آليات السوق والديمقراطية.

– ارتفاع أسعار النفط عالمياً وتراجع الأداء الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة، مما أدى إلى الدعوة إلى مزيد في تحرير التجارة الدولية، سعياً إلى إنعاش الاقتصاد العالمي (١).

– أدى ضعف آلية تسوية المنازعات في الجات إلى ظهور تجاوزات كثيرة في الأسواق العالمية، فنشأت ضرورة للبحث عن آلية جديدة قوية.

جيم – مواقف الدول النامية

– تضررت الدول النامية كثيراً بسبب إغلاق الأسواق أمام صادراتها ما دعاها إلى زيادة المطالبة بحقها العادل في التجارة الدولية.

– قيام الدول النامية بإجراء إصلاحات هيكلية واسعة لإزالة التشوهات في اقتصاداتها، من خلال سياسة التحرير الاقتصادي والخصخصة بالإضافة إلى تطبيقها سياسة تصديرية Export Oriented Policy وتخليها عن سياسة إحلال الواردات Import Substitutions التي تتطلب إجراءات حماية متشددة.

– تزايد الديون على الدول النامية التي بلغت أرقاماً خيالية في نهاية القرن الماضي.

بدأت جولة الأورغواي التاريخية في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وكان المقرر أن تنتهي عام ١٩٩٠ إلا أنها استمرت حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وكانت جولة شاقة أحتدم النقاش خلالها حول العديد من القضايا وخاصة في المواضيع ذات الحساسية مثل الملف الزراعي، إذ هددت الولايات المتحدة الأمريكية الاتحاد الأوروبي بأنه إذا لم يقم بإزالة الدعم لمنتجيه وصادراته الزراعية فإنها ستفرض رسوماً عالية على هذه الصادرات، كما أنها أصرت على إدخال قطاع الخدمات والملكية الفكرية في الجولة.

أما الدول النامية التي كان دورها مهمشاً إلى حد كبير فقد اصرت على إدخال قطاع المنسوجات في قواعد الجات الجديدة وطالبت بفتح الأسواق للمنتجات الأولية والزراعية والمنتجات الاستوائية.

وفي نهاية المفاوضات في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، صدرت الوثيقة الختامية التي وقعت عليها ١١٧ دولة في مراكش في المملكة المغربية عام ١٩٩٤، على أن يبدأ العمل بالإتفاقية في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ وأن يكتمل تطبيقها عام ٢٠٠٥.

رابعاً – أسس وثيقة الأورغواي

اعتمدت الوثيقة الختامية لجولة الأورغواي عدداً من الأسس هي:

– اعتبار جميع الاتفاقيات والمقررات المرفقة بالميثاق النهائي جزءاً لا يتجزأ من الإتفاق النهائي.

- عـرض مشـروع الميـثاق النهائي المعتمد على السلطات المختصة في كل بلد مشارك في المفاوضات للموافقة عليه.

- إنشـاء مـنظمة جديدة للتجارة متعددة الأطراف لتنفيذ نتائج جولة الأورغواي تسمى "**منظمة التجارة العالمية World Trade Organization** " ملحق رقم (١).

- يفترض عند دخول الميثاق النهائي حيز التنفيذ أن تقبل جميع الدول المشاركة بالاتفاقيات التي شملها وأن يباشر في تنفيذها في أقرب وقت.

- علـى الدول غير الأعضاء في الجات والتي ترغب في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أن تقبل جميع الاتفاقيات التي تضمنها الميثاق النهائي بعد دخوله حيز التنفيذ.

- يتضـمن مشـروع الميـثاق النهائـي اتفاقيات تؤدي إلى تعزيز دور الجات وتحسين النظام التجاري متعدد الأطراف بإتاحة الفرص للوصول إلى الأسواق والتأكيد على ذلك.

خامساً – ما هي منظمة التجارة العالمية

مـنظمة الـتجارة العالمـية هي المؤسسة المسؤولة عن الإشراف على تنفيذ جميع الاتفاقيات مـتعددة الأطـراف التي تم التفاوض بشأنها في جولة أوروغواي والتي سيشملها التفاوض مستقبلاً. وتطابق الأهداف الأساسية لمنظمة التجارة العالمية أهداف الجات التي لم تعد قائمة كمؤسسة منفصلة، إذ أصـبحت جـزءا مـن منظمة التجارة العالمية. وقد تم توسيع هذه الأهداف لمنح منظمة التجارة العالمـية صـلاحية تنظيم تجارة الخدمات. وعلاوة على ما سبق، توضح الأهداف أنه من أجل دفع التنمية الاقتصادية، من خلال توسيع التجارة، لا بد من الاهتمام بحماية البيئة والحفاظ عليها.

ويقوم النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف على أربع قواعد أساسية بسيطة.

القـاعدة الأولى؛ أهمية إتباع البلدان الأعضاء سياسات تجارية تحررية مفتوحة، ولكنها تتيح لها حماية إنتاجها الوطني من المنافسة الأجنبية شريطة أن تتوفر مثل هذه الحماية من خلال التعرفة التي يجب إبقاؤها في مستويات منخفضة. ولهذه الغاية، يحظر على البلدان الأعضاء استخدام القيود الكمـية إلا فـي حـالات محـددة. وقـد تعـززت قاعدة الحد من استخدام القيود الكمية في جولة أوروغواي.

القـاعدة الثانـية؛ أهمية تخفيض وإلغاء التعرفة والحواجز الأخرى التي تواجه التجارة من خـلال مفاوضـات متعددة الأطراف. وقد أدرجت التعرفات المخفضة في جداول التنازلات لكل بلد بحسـب البند الجمركي. وتعرف الأسعار المبينة في هذه الجداول معدلات التعرفة المثبتة. والبلدان الأعضاء ملزمة بعدم رفع قيمة التعرفة بنسبة أعلى من معدلات التعرفة المثبتة والمبينة في جداولها.

القاعدة الثالثة؛ أهمية مزاولة البلدان الأعضاء تجارتها دون تمييز بين دول الاستيراد ودول التصـدير. وهذه القاعدة واردة في مبدأ الدولة الأولى بالرعاية (MFN). وتستثنى من هذه القاعدة حالات الأفضليات المقررة في ترتيبات إقليمية كالإتحاد الجمركي ومناطق التجارة الحرة .

القاعدة الرابعة؛ أهمية تطبيق المعاملة الوطنية على السلع المستوردة. وتوجب هذه القاعدة علـى الدول ألا تفرض على السلع المستوردة بعد أن تكون قد دخلت أسواقها المحلية ودفعت الرسوم

الجمركـية علـى الحدود أية ضرائب محلية مثل ضريبة المبيعات أو ضريبة القيمة المضافة بنسب أعلى من النسب التي تفرضها على منتوجاتها المحلية المماثلة.

سادساً – إجراءات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

في مجال الانضمام لمنظمة التجارة العالمية تحدد أحكام المادة الثانية عشر من اتفاقيات مراكش ما يلي:

١- لأي دولة أو إقليم جمركي منفصل يملك استقلالاً ذاتياً كاملاً في إدارة علاقاته التجارية الخارجية والمسائل الأخرى المنصوص عليها في هذا الإتفاق وفي الإتفاقات التجارية متعددة الأطراف أن ينضم إلى هذا الإتفاق بالشروط التي يتفق عليها بينه وبين المنظمة. ويسري هذا الانضمام على هذا الإتفاق وعلى الإتفاقات التجارية متعددة الأطراف المرفقة به.

٢- قرارات الانضمام يتخذها المؤتمر الوزاري، ويوافق المؤتمر الوزاري على شروط اتفاق الانضمام بأغلبية أعضاء المنظمة.

٣- يخضع الانضمام إلى اتفاق تجاري متعدد الأطراف وفقاً لأحكام الاتفاق المذكور.

أما بشأن الدول الأقل نمواً فقد جاء في الفقرة "٢" من المادة الحادية عشر المتعلقة بالعضوية الأصلية ما يلي:

" أقل البلدان نمواً المعترف لها بهذه الصفة من الأمم المتحدة لا يطلب منها أن تقدم تعهدات أو تنازلات إلا بالقدر الذي يتفق مع مرحلة تنمية كل منها واحتياجاتها المالية والتجارية أو مكانتها الإدارية والمؤسسية".

إن عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية عملية معقدة وطويلة الأجل. وعلى البلد الذي يسعى إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أن يقدم إلى المدير العام للمنظمة طلباً رسمياً للإنضمام الكامل إليها وفقاً لأحكام المادة ٢٢ من اتفاقية مراكش. ويتم النظر في الطلب في الإجتماع التالي الذي يعقده المجلس العام للمنظمة. وإن تمّ قبول الطلب، يحصل البلد الذي تقدّم به، على صفة عضو مراقب ، ويشكل فريق عمل تفتح عضويته أمام كل الدول الأعضاء في المنظمة.
وانطلاقاً من هذا يمكن تلخيص عملية الانضمام بالخطوات أو المراحل الأربع التاليـــة:

- **المرحلة الأولى؛** المفاوضات متعددة الأطراف/فريق العمل.
- **المرحلة الثانية؛** المفاوضات الثنائية بشأن السلع.
- **المرحلة الثالثة؛** المفاوضات الثنائية بشأن الخدمات.
- **المرحلة الرابعة؛** المفاوضات متعددة الأطراف بشأن دعم الزراعة.

المرحلة الأولى؛ على البلد الساعي إلى الانضمام أن يقدّم مذكرة حول نظام تجارته وملحقاتها (والمشار إليها فيما بعد بالمذكّرة)، تشكل قاعدة لإجتماعات فريق العمل والمفاوضات متعددة الأطراف. وتحتوي المذكرة وملحقاتها على وثائق تتناول وصفاً للنظام السياسي والقضائي والتنظيمي فيما يتعلق بالتجارة الخارجية في السلع والخدمات، والملكية الفكرية والإستثمار ومشتريات الحكومة، كما تحتوي المذكرة على معلومات تتعلق بالسياسات الاقتصادية، وإحصاءات خاصة

بالمشتريات وإحصاءات اقتصادية، فضلاً عن معلومات عن كيفية اتخاذ القرارات من البلد الساعي إلى الانضمام وإتفاقياته الدولية.

المرحلة الثانية: على البلد الساعي إلى الانضمام أن يقدم عرضه الأولي المتعلق بالسلع. ويتضمن هذا العرض السقوف الجمركية التي يقترحها البلد على جميع المنتجات الزراعية ومعظم المنتجات غير الزراعية، والتسمية الجمركية التي يتبعها في الوقت الراهن والرسوم الجمركية التي يعتمدها.

المرحلة الثالثة: على البلد الساعي إلى الانضمام أن يقدم عرضه الأولي المتعلق بالخدمات. ويحدد هذا العرض التزامات البلد الساعي إلى الانضمام لناحية (أ) عدم فرض القيود على مسألة النفاذ إلى الأسواق أو إزالتها كلياً، بالإضافة إلى إلتزامه بتطبيق مبدأ المعاملة الوطنية على عدد كبير من قطاعات الخدمات وليس جميعها، (ب) إبقاء بعض قطاعات الخدمات خارج إطار الإلتزام. كما ينبغي تقديم تقرير عن الإجراءات السياسية التي تطال تجارة الخدمات ACC/5، قبل تقديم العرض المتعلق بالخدمات أو بالتزامن معه.

المرحلة الرابعة: يقدم البلد الذي يستعد إلى الانضمام تقريراً عن الدعم المحلي ودعم الصادرات الزراعية (ACC/4).

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن للبلد الساعي إلى الانضمام أن يباشر قبل تقديم طلب الانضمام رسمياً بإعداد الـ ACC/1، وعروض السلع والخدمات، والـ ACC/4 والـ ACC/5، كما يمكنه المباشرة في إصلاح النواحي السياسية والقانونية والتنظيمية والمؤسسية لتجارته الخارجية بما يتماشى مع متطلبات منظمة التجارة العالمية. ولا تدور المفاوضات بشأن أي من المراحل إلا بعد تحضير الوثائق اللازمة المتعلقة بكل المراحل وتشكيل فريق عمل تبعاً لإجتماع المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية.

وتختتم جميع المراحل بعقد فريق العمل اجتماعا نهائياً تعتمد خلاله رزمة الانضمام بالإستفتاء ويوصى بانضمام الدولة التي تقدمت بطلب الانضمام إلى المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية (أو المؤتمر الوزاري). ينعقد المجلس العام (أو المؤتمر الوزاري) ويعتمد رزمة الانضمام ويصادق على القرار بالتصويت الإيجابي بأغلبية ثلثي أعضاء المنظمة، إذا عارضت دولة واحدة على الأقل الانضمام، وفيما عدا ذلك يوصى بالانضمام وتتم الموافقة عليه بالإجماع. وفي الواقع العملي، تتخذ جميع القرارات بالإجماع.

يدخل بروتكول الانضمام حيز التنفيذ بعد ٣٠ يوماً من التصديق عليه من الدولة التي تقدّمت بطلب الانضمام. وقد يتم هذا إما بالتوقيع أو باعتماد أداة إقرار (كالقانون مثلاً) في حال استدعى ذلك موافقة البرلمان.

قد تستغرق عملية الانضمام برمتها سنتين وربما أكثر من ٥ سنوات ابتداءً من تاريخ تقديم المذكرة. وقد يستطيع القطر التسريع في عملية الانضمام إذا:

(أ) فعّل البلد الساعي إلى الانضمام المفاوضات الثنائية وأدخل الإصلاحات المطلوبة منه على وجه السرعة.

(ب) قدّم المساعدة لفريق العمل ولبّى مطالبه.

سابعاً – تجارب بعض الدول العربية في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

ألف - سلطنة عمان

ظلـــت سلطنة عمان تشارك بفعالية ونشاط في أعمال المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في مجـــال التجارة وفي مساندة مساعي تلك المنظمات الرامية إلى تحسين البيئة التجارية الدولية وتراقب مفاوضات جولة أورغواي منذ سنواتها الأولى على أمل أن تتمخض عن نتائج متوازنة وعادلة تزيد من حجم التجارة العالمية والاستثمار والتوظيف ومعدلات النمو في الاقتصاد العالمي وكانت تدرك أن تحريـــر التجارة الدولية وفتح الأسواق وإزالة الحواجز التجارية ستخدم على المدى البعيد صادرات السلطنة النامية والمتزايدة.

إلا أن بعض التحفظات التي حالت في حينها دون انضمام السلطنة ودول مجلس التعاون إلى الجـــات (باستثناء الكويت التي انضمت إلى الجات في عام ١٩٦٢) وكان الموقف الرسمي للسلطنة وهذه الدول هو التريث في الانضمام. وقد استندت الدراسات التي أوصت باتخاذ ذلك الموقف على الحجة التالية:

" نظـــراً لأن العديـــد مـــن الأنظمة والتشريعات المحلية لم يستكمل في معظم دول المجلس، وخاصـــة تلـــك المـــتعلقة بالتجارة ، ولأن دول المجلس تسعى إلى تنظيم وتطوير أنظمتها وقوانينها التجارية بهدف تقريبها وتوحيدها وخاصة ما يتعلق بالتعرفة الخارجية الموحدة سعياً إلى الوصول إلى سوق مشتركة ٠٠ أرتؤي التريث في الانضمام للجات ".

ومن الأسباب التي دعت إلى اتخاذ ذلك الموقف المتحفظ هو خشية دول مجلس التعاون من أن تفقـــد نتيجة انضمامها للجات جزءاً من حريتها في وضع سياساتها التجارية الخارجية التي ستخضع إلى التشاور والاتفاق مع الأطراف المتعاقدة الأخرى.

إلا أن متغيرات كثيرة طرأت وبات معها من الضروري مراجعة الموقف السابق، وبعض هذه المتغـــيرات يـــتعلق بـــتجارة السلطنة الخارجية وبعضها باقتصاديات الدول الخليجية والبعض الآخر بالاقتصاد العالمي وبمنظمة الجات نفسها. وهذه المتغيرات هي على النحو التالي:

١- اعـــتمدت السلطنة ودول مجلس التعاون بصفة أساسية على الاتفاقيات الثنائية وعلى الإستفادة مـــن نظـــام الأفضـــليات المعمم (GSP) و كانت استفادة دول المجلس كبيرة في ظل ازدياد قوتها الاقتصـــادية عقب ارتفاع أسعار النفط. إلا أنها اكتشفت صعوبة الإستمرار في السياسات نفسها في ظـــل تدني أسعار النفط وتضاؤل أهميتها الاقتصادية تبعاً لذلك. هذا بالإضافة إلى عدم ثبات التجارة الخارجـــية المعتمدة على نظام الأفضليات المعمم وتأثرها بالتغيرات السياسية والاقتصادية في الدول المانحة لهذه الأفضليات.

٢- تغـــير موقـــف دول مجلـــس التعاون الأخرى جميعاً من مسألة الانضمام للجات. فإلى جانب الكويت (التي انضمت في أوائل الستينات) انضمت بعد الإنتهاء من جولة الأورغواي كل من البحرين وقطـــر والإمـــارات العربـــية المتحدة. وأبدت المملكة العربية السعودية رغبة كبيرة المشاركة في فعالـــيات الجات وشاركت في الإجتماعات الختامية لجولة أورغواي وتقدمت بالفعل بطلب للإنضمام

المفاوضـــات. وهكـــذا ظلت سلطنة عمان الدولة الوحيدة من دول مجلس التعاون التي لم تتخذ قرار الانضمام للجات حتى عام ١٩٩٤.

ومـــن الجدير بالذكر أن الشركاء التجاريين الرئيسيين للدول الخليجية وهي الولايات المتحدة الأمريكـــية والإتحاد الأوروبي ظلوا باستمرار ينصحون دول مجلس التعاون بالانضمام إلى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية التي تمخضت عنها جولة أورغواي.

كما أن دراسات الأجهزة الفنية لمجلس التعاون الخليجي أوصت بانضمام دول مجلس التعاون إلى الجات. وقد قدمت إحدى الدراسات توصية بانضمام دول المجلس استناداً إلى:

(أ) أن دول المجلـــس ســـوف تســـتفيد بصـــفة عامة من حوافز التجارة الدولية وأسعار الواردات الأقل للبضائع والخدمات.

(ب) أن الـــنظام الـــتجاري الأكثر وضوحاً من شأنه أن يشجع التنويع الإقتصادي في دول المجلس من خلال تنمية أسواق التصدير.

(ج) أن صـــادرات دول مجلـــس الـــتعاون ستســـتفيد من انخفاض الحواجز الجمركية في الأسواق الخارجية.

(د) أن نظاماً تجارياً أكثر انفتاحاً سيعزز ثقة المستثمرين في دول مجلس التعاون.

(هـ) وأوصت دراسة أخرى بأن تنظر حكومة سلطنة عمان في الانضمام إلى الجات وإلى مـــنظمة الـــتجارة العالمية وأن تبادر بالشروع في مباحثات الانضمام، لأن كلفة عدم العضوية تكون أكـــبر بكثـــير مما كانت عليه في السابق، وذلك لإمكانية اتخاذ الشركاء التجاريين للبلد غير العضو إجـــراءات تمييزية ضده. هذا بالإضافة إلى أن كلفة الانضمام مستقبلاً ستكون أكبر، وهذا ما حدث فعـــلاً عند انضمام السلطنة، فقد فرض عليها تقديم تنازلات والقبول باتفاقيات لم تكن ضمن اتفاقيات جولـــة أورغواي مثل اتفاقية المعلومات التكنولوجية ITA وكذلك الموافقة على دراسة الانضمام إلى اتفاقية المشتريات الحكومية Government Procurment.

(و) بعـــض القضـــايا الاقتصـــادية ذات الأهمية للدول المتقدمة، مثل إجراءات الإستثمار وحقـــوق الملكـــية الفكـــرية، مطروحاً على المستوى الثنائي بين حكومة السلطنة وحكومة الولايات المـــتحدة، وكانـــت السلطنة مطالبة بالدخول في اتفاقيات ثنائية بشأنها، أو إدخال تعديلات معينة على قوانينها ونظمها في هذه المجالات.

وبمـــا أن إجراءات الإستثمار المتعلقة بالتجارة والمشتريات الحكومية وحقوق الملكية الفكرية أصبحت مشمولة بإتفاقيات الجات ١٩٩٤، أصبح الانضمام إلى الاتفاقيات متعددة الأطراف يغني عن الدخـــول فـــي إتفاقـــيات ثنائية مع دول بعينها. ومن ميزة الموافقة على هذه الاتفاقيات ضمن إطار الجـــات، وليس على المستوى الثنائي، أن تتاح للسلطنة، شأنها في ذلك شأن البلدان النامية الأخرى، المهلـــة الكافـــية قبل إلزامها بالإجراءات التي تنص عليها بنود تلك الاتفاقيات فهناك مثلاً فترة خمس ســـنوات ممنوحة للدول النامية لإلغاء إجراءات الإستثمار المخالفة لإتفاقية الجات، وفي مجال الملكية الفكرية تم إمهال الدول النامية خمس سنوات أيضاً لسن التشريعات المطلوبة والعمل بها.

(ز) طـــرأ تحـــول كبير على إتفاقية الجات الأصلية (جات ٤٧) إثر ختام جولة أورغواي التي كانت محاولة لتصحيح القصور في الجات، وذلك من خلال:

- إدخال مزيد من التخفيضات في التعرفة الجمركية.
- إصلاح الجات كمؤسسة.
- إزالة الإستثناءات التي تضر بتغطية الجات الشاملة للسلع.
- إضافة مجالات جديدة.

إستلزمت هذه المتغيرات التي طرأت منذ إتخاذ السلطنة موقفها السابق الذي يقضي بالتريث إعادة النظر في ذلك الموقف وإتخاذ الموقف الذي يتجاوب مع الأوضاع الجديدة، وذلك بعد أن تم التعرف على التأثيرات المرتقبة على إقتصاد السلطنة وتجارتها الخارجية وبعد إجراء تقويم حديث لإيجابيات وسلبيات إنضمام السلطنة إلى الجات.

ولابد من الإشارة إلى أن تقويماً دقيقاً لآثار الجات على الاقتصاد العماني يحتاج إلى دراسات تفصيلية لم تجر بعد ويمكن القيام بها فيما بعد.

وبناءً على ما تقدم تم التوصل إلى الإستنتاجات التالية:

- لن تحقق السلطنة إستفادة كبيرة من ترتيبات الجات للتجارة العالمية وذلك لإعتمادها بشكل رئيسي على تصدير النفط. إلا أن تحرير التجارة العالمية سيعود على اقتصاد السلطنة بالفائدة على المدى البعيد نيتجة فتح الأسواق وإلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وهذا ما يهم السلطنة في المرحلة القادمة التي تولي فيها إهتماماً خاصاً للصناعات التصديرية من أجل تنويع مصادر الدخل.

- تفرض طبيعة التطور العالمي على الجميع إعتماد آليات السوق وتحرير التجارة. ومن هنا تنسجم موافقة السلطنة على الانضمام إلى المنظمة التجارة العالمية ومجموعة إتفاقات الجات ١٩٩٤ مع توجهاتها الاقتصادية الملتزمة بتحرير التجارة، كما أن هذا الموقف يجنبها العزلة الدولية والعقوبات الاقتصادية.

- ليس في الانضمام إلى هذه الاتفاقيات الدولية أي مساس بالسيادة الوطنية.

- هناك بعض التأثيرات السلبية على بعض الدول النامية ومنها السلطنة. غير أن هذه التأثيرات سوف تكون نافذة سواء تم الانضمام إلى المنظمة التجارة العالمية أم لم يتم، وذلك لأن مجموعة الدول النامية جميعها ليست في وضع مؤثر بل هي في وضع المتلقي لنتائج إتفاق الشركاء الأساسيين (الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي واليابان) في التجارة العالمية.

وبعد أن تمت مراجعة جميع التصورات حول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وافق مجلس الوزراء في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ على مشاركة السلطنة في المنظمة بصفة مراقب حيث تم تقديم الطلب في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، وبناءاً عليه أقر المجلس العام للمنظمة منح السلطنة المشاركة في المنظمة بصفة مراقب في نيسان/أبريل ١٩٩٥.

وخلال الفترة ما بين نيسان/أبريل ١٩٩٥ وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ ركزت وزارة التجارة والصناعة على دراسة إتفاقيات الأورغواي ونتائجها وأهمية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة WTO. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ نظمت الوزارة ندوة حول نتائج جولة الأورغواي بهدف تعريف القطاعين العام والخاص بهذه الاتفاقيات.

واستناداً على ما تقدم صدر قرار مجلس الوزراء في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ بانضمام السلطنة إلى منظمة التجارة العالمية كعضو كامل العضوية.

وفـــي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ تم تشكيل اللجنة الوطنية برئاسة وزير التجارة والصناعة وعضـــوية ممثليـــن عن الوزارات ذات العلاقة، إضافة إلى شرطة عمان السلطانية (المديرية العامة للجمـــارك) وغـــرفة تجارة وصناعة عمان (ممثلة للقطاع الخاص) لتتولى إعداد الدراسات والوثائق والجـــداول المطلوبـــة لمـــرحلة المفاوضات التي ستجريها السلطنة لأغراض انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية.

وبعد قرار مجلس الوزراء إتخذت الخطوات التالية:

- فـــي نيســـان/أبـــريل ١٩٩٦ تقدمـــت السلطنة بالطلب الرسمي للعضوية الدائمة في المنظمة، وبدأت السير وفق إجراءات المفاوضات بموجب المادة ١٢ "**مذكرة الأمانة العامة**".

- فـــي حزيـــران/يونـــيو ١٩٩٦ عـــرض طلب السلطنة للإنضمام على المجلس العام للمـــنظمة، ووافـــق المجلـــس على تكوين فريق العمل الذي سيمثل المنظمة في التفاوض مع السلطنة حول الانضمام.

- في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، قدمت السلطنة مذكرة حول نظام التجارة الخارجية العمانـــي، وفـــق الـــنموذج المعـــد من قبل المنظمة، حتى تقوم الأخيرة بتعميمها على الدول الأعضاء وبالفعل تم إرسال المذكرة إلى الأعضاء في آخر شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ وتمت دعوة الأعضاء الراغبين إلى تقديم الأسئلة التي يرونها مناسبة.

- فـــي تشـــرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، تم اختيار سفير باكستان في جنيف رئيساً لفريق العمل الخاص بالتفاوض حول انضمام السلطنة للمنظمة.

- فـــي كـــانون الأول/ديســـمبر ١٩٩٦، شارك وفد من السلطنة برئاسة وزير التجارة والصناعة في المؤتمر الوزاري الأول للمنظمة الذي انعقد في سنغافورة.

- فـــي كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، تم استلام مجموعات الأسئلة الأولى التي تقدمت بها الدول الأعضاء.

- فـــي آذار/مـــارس ١٩٩٧، تمت الإجابة على مجموعات الأسئلة وأرسلت للمنظمة لتعميمها على الدول الأعضاء.

- فـــي ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧، انعقد في جنيف الإجتماع الأول لفريق العمل الخاص ببحث عضوية السلطنة.

- في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، تمت موافاة المنظمة بالعرض الأولي الذي تعرضه الســـلطنة فـــيما يتعلق بفتح الأسواق للسلع الزراعية والصناعية، وتجارة الخدمات وطلب من المـــنظمة تعمـــيمه على أعضاء فريق العمل، وذلك استعداداً للدخول في مفاوضات ثنائية مع الدول الراغبة.

- وخـــلال الفـــترة ٩ - ١٣ آذار/مـــارس ١٩٩٨، عقدت في جنيف الجولة الأولى من المفاوضـــات الثنائـــية مـــع الدول الراغبة للتفاوض حول عروض السلطنة في مجال السلع والخدمات.

- شـــاركت السلطنة في المؤتمر الوزاري الثاني لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقد في جنيف خلال الفترة ١٨ - ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٨.

- كمـــا شاركت السلطنة أيضاً في المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية في سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٩.

- وخـــلال الفـــترة آذار/مارس ١٩٩٨ - تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، عقدت ثماني جـــولات مـــن المفاوضات الثنائية مع الدول الراغبة في التفاوض. وتم التوقيع النهائي على الإتفـــاق بين السلطنة وهذه الدول في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، وكان أخرها التوقيع مع الولايات المتحدة الأمريكية في جنيف.

- ومـــا بيـــن ٣٠ نيســـان/أبـــريل ١٩٩٧، حيـــن انعقد الاجتماع الأول لفريق العمل، وشـــباط/فبراير ٢٠٠٠، انعقدت خمسة اجتماعات رسمية بين السلطنة وفريق العمل واجتماع واحد غير رسمي.

- وفـــي الاجـــتماع الخامس لفريق العمل الذي انعقد في شباط/فبراير ٢٠٠٠ تم إقرار الجـــداول التـــي تقدمت بها السلطنة في مجال السلع، بعد أن تمت مراجعة هذه الجداول أربع مـــرات. و فـــي نفس الاجتماع تم إقرار التزامات السلطنة في مجال الخدمات بعد أن قامت السلطنة بمراجعة هذه الإلتزامات سبع مرات.

- تـــم اعتماد تقرير فريق العمل من قبل المجلس العام للمنظمة في اجتماعه المنعقد في ١٠ تشـــرين الأول/أكـــتوبر ٢٠٠٠. وترأس وزير التجارة والصناعة وفد السلطنة وفيه تم الإعـــلان عـــن قـــبول عضوية السلطنة، وقام الوزير بالتوقيع على بروتوكول الانضمام بعد ثلاثيـــن يوماً، أي في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، وأصبحت السلطنة رسمياً العضو رقم ١٣٩ في المنظمة.

باء - الالتزامات التي تقدمت بها سلطنة عمان وتم الاتفاق عليها

تلـــزم اتفاقيات الجات أي عضو يرغب في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بتنفيذ بنود الاتفاقـــيات فـــي المجـــالات الثلاثة: وهي الدخول إلى الأسواق (اتفاقيات السلع وملاحقها)، واتفاقية الخدمـــات وملاحقها، واتفاقية جوانب التجارة المتصلة بالملكية الفكرية، وعلى أن يتم ذلك من خلال التفاوض مع البلدان الأعضاء في المنظمة التي بلغ عددها عند تقديم عُمان طلبها ١٣٨ بلداً.

ومنذ أن تقدمت سلطنة عمان بمذكرتها حول النظام التجاري في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ وحـــتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، عقدت عدة جولات من المفاوضات الثنائية واجتماعات لفريق العمـــل المكلـــف بمناقشـــة طلب السلطنة للانضمام إلى المنظمة وخلال تلك الجولات قامت السلطنة بمـــراجعة عروضها سواءً فيما يتعلق بسقوف التعرفة الجمركية في مجال البضائع أو بالتزاماتها في فـــتح الأســـواق العمانية للخدمات أو بتشريعاتها في مجال الملكية الفكرية. وجرت المفاوضات مع الـــبلدان الراغـــبة فـــي التفاوض وهي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان وكندا وأستراليا ونيوزلندا وسويسرا والمكسيك والهند، وقيرغيزستان.

وقدمت سلطنة عمان التزاماتها في ضوء المبادئ الأساسية الأربعة لمنظمة التجارة العالمية وهي:

١- حمايـــة الصـــناعة بواسطة التعرفات الجمركية وحدها (ويحظر فرض قيود كمية إلا في عدد محدود من الحالات).

٢- تثبيت التعرفات الجمركية، وعدم زيادتها عن الحد الذي تم تثبيتها عليه.

٣- الإلتزام بمبدأ معاملة الدولة الأولى بالرعاية، أي الالتزام بمبدأ عدم التمييز ضد السلع بحسب المنشـــأ (مع بعض الاستثناء في حالات التكتلات الإقليمية وحالة الدول المستفيدة من نظام الأفضليات المعمم).

٤- الإلـــتزام بالمعاملة الوطنية، أي عدم التمييز بين المنتجات المستوردة ومثيلاتها المنتجة محلياً (مع استثناء الضرائب المحلية مثل ضرائب المبيعات والقيمة المضافة).

جيم - التزامات سلطنة عمان في مجال البضائع

يعـــرف هـــذا الإلتزام بسقوف التعرفة الجمركية التي يجب ألا يجري تجاوزها إلا في حالات اضـــطرارية ومـــن خلال مفاوضات أو تبريرات وفق قواعد المنظمة. وقد استطاعت سلطنة عمان وضع سقوف عالية للعديد من المنتجات وأعلى بكثير من التعرفة الحالية القائمة.

١- المنتجات الزراعية

وتـــم الاتفاق على تثبيت سقف التعرفة لغالبية المنتجات الزراعية على معدل ١٥% باستثناء المنتجات التالية:

- التمور والموز ١٠٠%
- الحليب السائل ٧٥%.
- الفواكه والخضار ٨٠% في مواسم الإنتاج المحلي و٣٠% خارج الموسم (عند انقطاع الإنتاج المحلي).
- البيض ٧٥% في موسم الشتاء و٢٠% في موسم الصيف.
- السجائر ١٥٠% والكحول ٢٠٠%.
- لحوم الخنزير ومنتجاتها ٢٠٠%.

وليس من الضروري تطبيق سقوف التعرفة الجمركية هذه إلا إذا دعت الحاجة. كما لا يجوز تخطي سقف التعرفة المتفق عليه إلا في حالات معينة سوف نتناولها فيما بعد.

٢- المنتجات الصناعية

تم الاتفاق على ثبتت سقوف التعرفة الجمركية للمنتجات الصناعية بشكل عام على معدل ١٥ % مع استثناءات في العديد من المجالات مثل:

١- الأسماك ٢٠% (لا تعتبر الأسماك منتجات زراعية في اتفاقيات المنظمة).
٢- النفط والمنتجات النفطية ٢٠% (يقصد بها منتجات مصفاة نفط عمان).
٣- الكـــيماويات صـــفر%، و ٥,٥%، و٦,٥% وتصبح هذه التعرفة نافذة بعد عشر سنوات من انضمام السلطنة إلى منظمة التجارة العالمية بالنسبة لمنتجات البلاستيك وخمس سنوات بالنسبة للمواد الأخرى.
٤- المواد الصيدلانية صفر%.

٥- ممنـــتجات اتفاقية المعلومات التقنية (صفر%)، وتصبح نافذة بعد خمس سنوات من انضمام السلطنة. (لأجل تشجيع استخدام التقنية).
٦- الورق ٥% وتصبح التعرفة نافذة بعد سنتين من انضمام السلطنة إلى المنظمة.
٧- معدات الإنشاء ٥%، وتصبح التعرفة نافذة بعد خمس سنوات.
٨- المعدات الطبية ٥%، وتصبح نافذة بعد خمس سنوات من الانضمام.
٩- الطائرات وقطع غيارها ٥% في البداية وصفر% بعد ٣ سنوات.
١٠- السفن والقوارب ٥%.

يتضـــح من جداول تثبيت سقوف التعرفة الجمركية التي توصلت إليها السلطنة في مفاوضاتها في مجال المنتجات الصناعية، سواءً التثبيت العام عند معدل ١٥% أو ما ورد في قوائم الاستثناءات، أن هـــذه الســـقوف أعلى أو مساوية لسقف التعرفة المعمول به حالياً في أغلب الحالات، كما تتضمن جـــداول الالتزامات فترة سماح لبعض البضائع، إلى جانب إمكانية رفع المعدل المطبق وقت الحاجة، كما هو الحال في المنتجات الزراعية.

٣- التزامات سلطنة عمان في مجال الخدمات

التزمـــت الســـلطنة في مجال تجارة الخدمات بفتح أسواقها لموردي الخدمات الأجانب لتقديم الخدمـــات ســـواءً مـــن خلال تأسيس وجود تجاري في عمان بشكل مباشر أو بما يعرف بـــ "عبر الحـــدود". وقد حاولت السلطنة أثناء المفاوضات الشاقة والمضنية في هذا المجال حماية موقفها من باســـتخدام بعض الحواجز للحد من أنشطة موردي الخدمات الأجانب، بهدف حماية موردي الخدمات المحليين.

وقد تم الالتزام بفتح القطاعات الواردة أدناه بشكل عام، مع اختيار القطاعات الفرعية:

- خدمات الأعمال.
- خدمات النقل البحري.
- خدمـــات مهنـــية، مـــثل الخدمـــات القانونـــية، وخدمات المحاسبة وتدقيق الحسابات والاستشارات الإدارية وغيرها.
- خدمات في مجال الأعمال، مثل خدمات الحاسوب وخدمات الإعلانات.
- خدمات الإنشاءات أو التشييد.
- خدمات في مجالات التعليم والصحة والبيئة.
- بعض الخدمات السمعية والبصرية.
- خدمات التوزيع.
- خدمات الإعلان.

ومـــن أجل حماية المصالح الوطنية في مجال توريد الخدمات وضعت السلطنة قيوداً وحددت بعـــض المجالات، وتم تضمين ذلك في عروض الخدمات التي تقدمت بها السلطنة وتم الاتفاق عليها وهي:

(أ) تحديد المساهمة الأجنبية

واجهت السلطنة أثناء التفاوض في مجال الخدمات ضغوطاً كبيرة لمنعها من تحديد المساهمة الأجنبـــية فـــي مجـــال الخدمات كي يحق لموردي الخدمات الأجانب تأسيس تمثيل تجاري في عمان بنســـبة ١٠٠%. إلا أن الســـلطنة رفضت ذلك وأصرت على تحديد المساهمة الأجنبية بنفس النسب

الحالية (٥١-٤٩%) حتى نهاية عام ٢٠٠٠. وتعدل النسب ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ لتصبح (٧٠-٣٠%) أي تحدد مساهمة رأس المال الأجنبي بـــ ٧٠% مع الاحتفاظ بالنسب التالية في القطاعات الحساسة حتى بعد عام ٢٠٠٠، كما يلي:

- خدمات عرض الأفلام السينمائية وتوزيع الأشرطة المرئية ٤٩%.
- امتلاك دور السينما وتشغيلها ٥١%.
- المطاعم ٤٩%.
- بيع وتسويق خدمات النقل الجوي ٥١% .
- خدمات الحجز الآلي (بواسطة الحاسب الآلي للرحلات الجوية) ٥١% .
- خدمات التخزين والمخازن ٥١%.
- خدمات تنظيف المباني والتغليف ٥١%.

(ب) الشكل القانوني (للمؤسسات الأجنبية)

تم الاتفاق في بعض القطاعات التي نوردها هنا - سواءً كانت مملوكة بالكامل للشركات الأم الأجنبية أو بشكل شراكة مع الدولة المضيفة - وذلك وفق الجدول الزمني التالي:

- الحاسب الآلي والخدمات التابعة له المملوكة بالكامل للشركات الأم مع بداية عام ٢٠٠٣.
- خدمات الاتصالات المملوكة بالكامل للشركات الأجنبية الأم مع بداية عام ٢٠٠٥.
- خدمات مصرفية يسمح للفروع الاستمرار وكذلك الجديدة منذ البداية. أما بالنسبة لفروع الشركات الأم المملوكة بالكامل فسيكون مع بداية عام ٢٠٠٣.
- خدمات التأمين يسمح للفروع أو فروع الشركات الأم المملوكة بالكامل مع بداية عام ٢٠٠٣.
- خدمات مالية أخرى (الأوراق المالية) يسمح للفروع المملوكة بالكامل للشركات الأم منذ البداية.

٤- حجم التواجد الشخصي للأجانب Number of foreign personal

كان للدول المتقدمة الحق عندما تؤسس تمثيلاً تجارياً لها في السلطنة في إحضار أي عدد من الأجانب من الخارج ليشغلوا المراكز الرئيسية مثل المدراء والمدراء التنفيذيين والأخصائيين. وهذا التقليد أصبح مخالفاً تماماً لسياسة التعمين التي تنتهجها السلطنة. وقد استطاعت عُمان التفاوض والحصول على موافقة الدول التي تتفاوض معها على تحديد نسبة الأشخاص الأجانب في شركات الخدمات الأجنبية بما لا يزيد عن ٢٠% من قوة العمل البشرية في كل منها.

٥- قبول الالتزامات في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية الأخرى

سبقت الإشارة إلى أن أحد شروط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية هو قبول جميع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية والمعروفة بنتائج جولة الأورغواي والقيام بإصدار أو تعديل بعض القوانين والقرارات على مستوى وطني لتصبح متلائمة مع متطلبات هذه الاتفاقيات. وفي هذا الصدد اتخذت سلطنة عمان الإجراءات التالية:

(أ) الزراعة

تـــنص اتفاقية الزراعة أن على الدول الأعضاء تخفيض وإلغاء دعم التصدير وكذلك تخفيض الدعـــم المقـــدم للزراعة المحلية. وبما أن السلطنة لا تقدم دعماً تصديرياً للزراعة، لا يترتب عليها اتخـــاذ أي إجراء في هذا المجال (بل عليها فقط أن تلتزم بعدم تقديم أي دعم للتصدير). أما بالنسبة لدعم المنتج المحلي الزراعي فيمكن تقديم الدعم بنسبة لا تتجاوز ألـــ ١٠% من قيمة الناتج الإجمالي للـــزراعة فـــي الـــبلاد ويمكـــن للسلطنة تقديم الدعم المسموح به، كما أن السلطنة لم تقدم أي التزام بتخفيض هنا الدعم.

ولا تســـمح اتفاقية منظمة التجارة العالمية بالحظر أوالتقييد الكمي. وعليه تقرر إلغاء الحظر والتقيـــيد الكمـــي بالنسبة للحليب السائل والفواكه والخضروات وتحل محلهما تعرفة جمركية عالية، ١٠٠% للـــتمر والموز، و٨٠% للفواكه والخضار في مواسم الإنتاج و٣٠% خارج الموسم، و٧٥% للبيض والحليب.

(ب) اتفاقية الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (تريبس) TRIPS

وهناك اتفاق خاص بالملكية الفكرية المتصلة بالتجارة في اتفاقيات جولة الأورغواي وعلى الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية الالتزام به والتقيد بشكل كامل بما جاء فيه. بالإضافة إلى ذلك قامت السلطنة في عام ١٩٩٦ وبناءاً على المرسوم السلطاني رقم ٩٦/٧٤، بالانضمام إلى المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO وفي ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٧ أصبحت السلطنة عضواً كامل العضوية في هذه المنظمة.

وفـــي عـــام ١٩٩٨ وبناءً على المرسوم السلطاني رقم ٩٨/٦٣ انضمت السلطنة إلى كل من اتفاقـــية بـــاريس لحماية الملكية الصناعية واتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية التي تشرف علـــيها المنظمة العالمية للملكية الفكرية. وفي ١٤تموز/يوليو ١٩٩٩ أصبحت السلطنة عضواً كامل العضوية في هذه الاتحادات.

وقـــد التزمـــت السلطنة باتفاقية تريبس منذ دخولها المنظمة. وتمت مراجعة القوانين القائمة وخاصة في مجال العلامات التجارية وحقوق المؤلف، واعتمد نظام براءة الاختراع الصادر عن دول مجلـــس التعاون لبلدان الخليج العربي، والذي أصبح بعد مراجعته متفقاً مع متطلبات منظمة التجارة العالمـــية، كمـــا جـــرى إعداد التشريعات القانونية التي تم إصدارها والمتعلقة بتنفيذ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وهي:

- مرســـوم ســـلطاني رقـــم ٢٠٠٠/٣٧ بإصدار قانون حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة.
- مرسوم سلطاني رقم ٢٠٠٠/٣٨ بإصدار قانون العلامات والبيانات والأسرار التجارية والحماية من المنافسة غير المشروعة.
- مرسوم سلطاني رقم ٢٠٠٠/٣٩ بإصدار قانون الرسوم والنماذج الصناعية.
- مرسوم سلطاني رقم ٢٠٠٠/٤٠ بإصدار قانون حماية البيانات (المؤشرات) لجغرافية.

- مرسوم سلطاني رقم ٢٠٠٠/٤١ بإصدار قانون حماية تصميمات (طوبوغرافيا) الدوائر المتكاملة.
- مرسوم سلطاني رقم ٢٠٠٠/٨٢ بإصدار قانون براءات الاختراع.
- مرسوم سلطاني رقم ٢٠٠٠/٨٣ بإصدار قانون التقويم الجمركي للبضائع المستوردة.
- مرسوم سلطاني رقم ٢٠٠٠/٩١ بإصدار قانون الحجر الزراعي.
- مرسوم سلطاني رقم ٢٠٠٠/٩٢ بإصدار قانون حماية المستنبطات النباتية.

- قرار وزاري رقم ٢٠٠٠/٢٠م بشأن استيراد البيض والحليب الطازج.
- قرار وزاري رقم ٢٠٠٠/٢١ بشأن قواعد المنشأ.
- قرار وزاري رقم ٢٠٠٠/٣٨ بشأن استيراد الفواكه والخضروات.
- قرار وزاري رقم ٢٠٠٠/٧١ بتنظيم تراخيص الاستيراد .
- قرار وزاري رقم ٢٠٠٠/٧٤ بشأن البيانات الإيضاحية وسلامة الأغذية.
- قرار وزاري رقم ٢٠٠٠/١٤٣ بشأن تطبيق اتفاقية العوائق الفنية أمام التجارة TBT.

دال- المملكة الأردنية الهاشمية

سبقت المملكة الأردنية الهاشمية سلطنة عمان في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية فهي الدولة رقم ١٣٦ وقد جاء إنضمامها إلى المنظمة قبل ٦ أشهر من إنضمام السلطنة. ويعود هذا السبق إلى مجموعة عوامل منها: قدم الأردن طلب الانضمام قبل السلطنة، والعلاقات الأردنية القديمة والمتميزة مع الدول الصناعية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي ساندت الطلب الأردني بقوة وقامت بتقديم الدعم الفني والمالي للأردن، والحوار الدائر بين البلدين بهدف إنشاء منطقة تجارة حرة، والذي تم توقيعه في العام نفسه الذي انضم فيه الأردن إلى المنظمة.

وتختلف الخطوات التي قام بها الأردن في الانضمام كثيراً عما قامت به سلطنة عمان. وجاء الاختلاف فيما تم الاتفاق عليه في مجال التعرفة الجمركية والإلتزامات في قطاع الخدمات.

١- في مجال السلع

بشكل عام، كانت التعرفة الجمركية في الأردن أعلى بكثير مما هي في السلطنة. ومن هنا جاءت سقوف تثبيت التعرفة في الأردن Bound Rate أعلى مما تم الاتفاق عليه مع السلطنة، بحكم تدني التعرفة الجمركية في عمان التي لم تكن تتجاوز ٥% في أحسن الأحوال. كما تشكل الرسوم الجمركية في الأردن مصدراً رئيسياً من مصادر الدخل الحكومي، وقد تم أخذ ذلك بعين الاعتبار في مراحل التفاوض حول النفاذ إلى الأسواق.

٢- في مجال الخدمات

قام الأردن بفتح "١١" قطاعاً رئيسياً في الخدمات من أصل "١٢" قطاع رئيسي. وقد تجاوز عدد القطاعات الفرعية التي تم فتحها أكثر من "١٢٠" قطاع في جميع مجالات الخدمات من أصل " ١٥٥" قطاع فرعي. وتتسم شروط النفاذ إلى الأسواق في مجال الخدمات في الأردن بالمرونة في بعض الحالات، وخاصة في مجال التملك وحجم الاستثمار وعلاقته بالشركات المساهمة.

وتقـــدم الأردن فـــي عام ١٩٩٤ بطلب للانضمام إلى الجات ، وتحول هذا الطلب إلى طلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية WTO في عام ١٩٩٥.

وشـــكلت ســـكرتارية المنظمة مجموعة عمل لانضمام الأردن تكونت من ثلاثين دولة عضو، خاض الأردن معها مفاوضات وصفت بالشاقة على الصعيدين المتعدد والثنائي، وانتهت بالتوقيع على بروتوكول انضمام الأردن إلى المنظمة اعتماداً على تقرير مجموعة العمل، الذي أصبح بدوره جزءاً مـــن القانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠ وهو قانون تصديق انضمام المملكة الأردنية الهاشمية إلى منظمة الـــتجارة العالمـــية، وبذلك اصبح الأردن الدولة رقم ١٣٦ في المنظمة ودخلت عضويته حيز النفاذ بتاريخ ١١نيسان/إبريل ٢٠٠٠.

يرتـــب عن انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية جملة من التغيرات في البيئة القانونية لنظامه التجاري حتى يتطابق مع اتفاقيات المنظمة، فتم تعديل واستحداث عدد من القوانين خاصة في مجـــال الملكية الفكرية، وكان من جملة القوانين التي جرى تعديلها قانون العلامات التجارية، وقانون حمايـــة حقـــوق المؤلـــف. كمـــا تـــم استحداث بعض القوانين كقانون التصاميم الصناعية والدوائر المتكاملة، وقانون الأسرار التجارية والمنافسة غير المشروعة، وقانون المؤشرات الجغرافية، وقانون تـــنوع الأصـــناف النباتية. من جهة أخرى رتب الانضمام تعديل عدد أخر من القوانين مثل قانون المواصفات والمقاييس، وقانون الزراعة، وقانون حماية الإنتاج المحلي، وقانون الضريبة العامة على المبيعات، وقانون الجمارك.

إضـــافة إلى الإصلاحات في مجال السياسات التجارية، قدم الأردن التزامات شملت طيفاً من القطاعات الخدمية ضمنت حرية وصول موردي الخدمات والمستثمرين الأجانب إلى السوق الأردني، وذلك بما تسمح به القوانين والأنظمة الأردنية السارية. أما في مجال التجارة في السلع، فقد تضمنت الإلتزامات تخفيض نسب التعرفة الجمركية لتصل في حدها الأعلى ٣٠% عام ٢٠٠٠ ومن ثم ٢٥% عـــام ٢٠٠٥، ليستقر سقف التعرفة الجمركية الأردنية عند مستوى ٢٠% عام ٢٠١٠. وقد استثنيت كل من منتجات التبغ والكحول والمرطبات من هذا التخفيض على التعرفة الجمركية.

ملحق

الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية
إجراءات المفاوضات بموجب المادة (١٢)
(مذكرة من أمانة المنظمة "١")

١- نص المادة (١٢)

١- لأي دولة أو إقليم جمركي منفصل يملك استقلالا ذاتياً كاملاً في إدارة علاقاته التجارية الخارجية والمسائل الأخرى المنصوص عليها في هذا الإتفاق وفي الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف أن ينضم إلى هذا الإتفاق بالشروط التي يتفق عليها بينه وبين المنظمة. ويسري هذا الانضمام على هذا الاتفاق وعلى الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف المرفقة به.

٢ - قرارات الانضمام يتخذها المؤتمر الوزاري. ويوافق المؤتمر الوزاري على شروط اتفاق الانضمام بأغلبية ثلثي أعضاء المنظمة.

٣ - يخضع الانضمام إلى اتفاق تجاري عديد الأطراف لأحكام الإتفاق المذكور.

(أ) عام

١- وفقاً لأحكام المادة الثانية عشرة من إتفاقية مراكش لتأسيس منظمة التجارة العالمية فإنه لأية دولة أو كيان جمركي منفصل يملك استقلالا ذاتياً كاملاً في إدارة علاقاته التجارية الخارجية والمسائل الأخرى المنصوص عليها في هذه الاتفاقية والاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف الملحقة بهذه المذكرة – لها أو له – أن ينضم إلى المنظمة بالشروط التي يتفق عليها بين هذه الدولة أو الكيان الجمركي المنفصل وأعضاء المنظمة. ويسري هذا الانضمام على هذه الاتفاقية وعلى الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف ويخضع الانضمام إلى الاتفاقية التجارة عديدة الأطراف الملحقة باتفاقية المنظمة لأحكام تلك الاتفاقية المذكورة.

٢- تحدد هذه المذكرة الإجراءات التي ينبغي إتباعها في تنظيم ومتابعة مفاوضات الانضمام. وقامت بإعدادها أمانة المنظمة كدليل عملي لوفود الدول الأعضاء والدول أو الكيانات الجمركية المنفصلة الساعية لانضمام وهي ليست بيان سياسة عامة حول مفاوضات الانضمام. وعملاً بالمادة السادسة عشرة من اتفاقية المنظمة فهي تتبع قرارات وإجراءات الجات ١٩٤٧ والممارسات العادية لها إلى الحد المناسب.

٣- تقضي إجراءات الانضمام إلى المنظمة بموجب المادة الثانية عشرة فحص نظام التجارة الخارجية للدول أو الكيان الجمركي المنفصل الساعي لانضمام والمفاوضات ووضع جدول للإمتيازات والإلتزامات بالجات ١٩٩٤ وجدول للإلتزامات المحددة للاتفاقية العامة حول التجارة في الخدمات لهذه الدولة أو الإقليم الجمركي المنفصل، والموافقة على تقرير فريق العمل والموافقة على قرار وبروتوكول تحديد شروط الانضمام.

(ب) الطلب، فريق العمل

١- تتقدم الدولة أو الكيان الجمركي المنفصل (الساعي لانضمام) برسالة إلى مدير عام المنظمة برغبته في الانضمام إلى المنظمة بموجب المادة ١٢ وتوزع هذه الرسالة على جميع الأعضاء.

٢- ينظر المجلس العام في الطلب ويشكل فريق عمل. وصلاحيات فرق العمل هي بصفة عامة " **فحص طلب الانضمام للمنظمة بموجب المادة ١٢ وتقديم توصيات إلى المجلس العام للمؤتمر الوزاري يمكن أن تتضمن مسودة بروتوكول الانضمام** " وعضوية فريق العمل مفتوحة أمام جميع الأعضاء ويعين رئيس فريق العمل بعد المشاورات التي يجريها رئيس المجلس العام مع صاحب الطلب وأعضاء فريق العمل.

٣- بعد إنشاء فريق العمل تخطر الأمانة مقدم الطلب بالإجراءات التي سوف يتبعها فريق العمل بشأن الانضمام إلى المنظمة وشرط قيامه بتقديم مذكرة بشأن نظام تجارته الخارجية والتي تشمل الموضوعات المدرجة في النموذج المرافق ولا تقتصر بالضرورة عليها.

٤- تقدم الأمانة مساعدة فنية ويجوز تقديمها من قبل الأعضاء. وتدعى الأمانة لفحص الشروط المعينة لمساعدة صاحب الطلب من أجل توضيح خططها الخاصة بالمساعدة وتنسيقها بقدر الإمكان مع المساعدة المماثلة التي يقدمها الأعضاء. ومن المفهوم أن الأمانة سوف تساعد أي صاحب طلب يطلب ذلك في عملية الإعداد الفني للمذكرة والوثائق اللاحقة. ويتعين على صاحب الطلب أن يستفيد إلى أقصى حد ممكن من أنشطة التدريب للمنظمة كجزء من استعداده لمفاوضات الانضمام وللاستفادة من وضعه بصفة مراقب بصفة خاصة لمتابعة اجتماع فرق العمل الأخرى الخاصة باتفاقية ومختلف مجالات ولجان المنظمة.

٥- من الضروري السماح بوقت كافٍ في مرحلة إعداد مفاوضات الانضمام قبل عقد اجتماعات فريق العمل لتمكين صاحب الطلب وأعضاء فريق العمل من إعداد أنفسهم بطريقة أفضل. وكقاعدة لا بد أن تكون هناك فسحة كافية من الوقت (عادة من ٤ إلى ٦ أسابيع) بين توزيع الوثائق رسمياً واجتماعات فريق العمل. وتحدد مواعيد الاجتماعات بعد الاتفاق على جدول الأعمال في استشارات غير رسمية وتوزيع الوثائق اللازمة ٠ وينبغي للمذكرة الخاصة بانعقاد الاجتماعات أن تحدد غرض كل اجتماع والوثائق التي سيبحثها.

(ج) <u>نظام التجارة الخارجية</u>

١- يقدم صاحب الطلب مذكرة تصف بالتفصيل نظام تجارته الخارجية وتقدم بيانات إحصائية مناسبة لتوزيعها على جميع الأعضاء. يتعين على الأمانة أن تفحص تطابق المذكرة مع النموذج المرافق وتخطر صاحب الطلب وأعضاء فريق العمل بوجهات نظرها. وفي الوقت نفسه تقدم إلى أعضاء فريق العمل نسخ من جدول التعرفة الجمركية حسب قائمة مصطلحات HS التي يطبقها صاحب الطلب في الوقت الراهن والقوانين واللوائح الأخرى المتعلقة باتفاقية. والأسلوب المتبع في هذا الشأن هو أن يقوم صاحب الطلب بإرسال نسخة كاملة وشاملة من القوانين واللوائح إلى الأمانة.

فإذا كان نص المادة قصيراً فيجب ترجمته بالكامل من قبل مقدم الطلب إلى إحدى اللغات الرسمية للمنظمة (الإنجليزية والفرنسية أو الأسبانية) أما إذا كان طويلاً فيجب عليه أن يقدم موجزاً مفصلاً بإحدى اللغات الرسمية. ويوزع هذا الموجز على أعضاء فريق العمل

مـــع الاحـــتفاظ بالنســـخة الأصلية للرجوع إليها في الأمانة. وتعمل الأمانة على توفير هذه الوثائق حسب الخطوط الإرشادية الواردة في الفقرة ٨.

٢- وعقـــب توزيـــع المذكرة يدعى أعضاء فريق العمل إلى تقديم أسئلة مكتوبة لتوضيح تطبيق نظام التجارة الخارجية لصاحب الطلب. وكقاعدة لا بد أيضاً من تقديم الأجوبة مكتوبة على أن تكون مجمعة ومرتبة حسب الموضوعات وفقاً لهيكل المذكرة. واعتماداً على كفاية المعلومـــات المقدمة يجوز قيام أكثر من جولة واحدة من الأسئلة لتلقى الأجوبة قبل الاجتماع الأول لفـــريق العمـــل. كمـــا يمكن تنظيم جولات لاحقة لاختيار قضايا قبل اجتماعات فريق العمـــل إذا لـــزم الأمـــر. وبـــناءً على طلب أي عضو من فريق العمل يقدم صاحب الطلب معلومات وبيانات تتعلق باتفاقية إلى فريق العمل وذلك بالنسبة للموضوعات غير المدرجة في النموذج الموجز المرفق.

٣- وفـــي الاجتماع المبدئي لفريق العمل يقوم ممثلون عن صاحب الطلب وأعضاء فريق العمل بفحص المذكرة والأسئلة والأجوبة المقدمة من أجل طلب أية إيضاحات أخرى قد تكون هـــناك حاجـــة إليها في ضوء مختلف أحكام إتفاقية منظمة التجارة العالمية واتفاقيات التجارة المـــتعددة الأطراف. وفي نهاية كل اجتماع من اجتماعات فريق العمل يلخص رئيس الفريق ما هو المعتاد الوضع الراهن والخطوات التالية المطلوبة للإعداد للاجتماعات المقبلة. ويجب تنفـــيذ هـــذا الإعداد ضمن أشياء أخرى عن طريق مشاورات غير رسمية مع أعضاء فريق العمل والأمانة حسب مقتضى الحال.

٤- عندما تسير عملية فحص نظام التجارة الخارجية قدماً بصورة مرضية يجوز لأعضاء فـــريق العمـــل بـــدء مفاوضات ثنائية حول دخول السوق حول السلع والخدمات والشروط الأخـــرى التـــي ينبغـــي الاتفاق عليها. والمعروف أنه من الممكن أن يتداخل عمل تقصي الحقائق حول نظام التجارة الخارجية ومرحلة التفاوض معاً ويسيرا جنباً إلى جنب.

(د) البرامج

١- يمكن تلخيص إجراءات برامج التفاوض حول الإمتيازات والإلتزامات بشأن السلع إلى جانب التزامات محددة تتعلق بالخدمات على النحو التالي:

أ- بالنسبة للسلع

إما أن تقدم الأطراف المعنية طلباتها، تم يقدم صاحب الطلب عرضاً مبدئياً أو كأســـلوب للإســـراع فـــي العمـــل يقـــدم صاحب الطلب مسودة لبرنامج الإمتيازات والإلـــتزامات لتوفير أساس للمفاوضات. وعلى أية حال تمضي المفاوضات بعد ذلك بصـــورة ثنائية على الأساس المقدم. ويتوقع الأعضاء أن مقدم الطلب سوف يضمن بصـــفة عامـــة أن إلتزاماته المقترحة هي على مستويات جيدة تجارية وتعكس الفوائد العامة التي سيحصل عليها صاحب الطلب عند عضويته في المنظمة.

ب- فيما يتعلق بالخدمات

إما أن يقدم الأعضاء طلبات ثم يقدم صاحب الطلب مسودة برنامجه للإلتزامات المحـــددة أو يأتي تقديم مسودة البرنامج من صاحب الطلب قبل الطلبات من الأعضاء المعنيين. وعلى أي حال تسير المفاوضات بصورة ثنائية على هذا الأساس.

وعقـــب انتهاء المفاوضات الثنائية بين الأطراف المعنيين وصاحب الطلب يتم إعـــداد برنامج الإمتيازات والإلتزامات بالجات ١٩٩٤م وبرنامج الإلتزامات المحددة بالاتفاقـــية العامة لتجارة الخدمات ومراجعتها بين جميع الأعضاء وإلحاقها بمشروع بروتوكول الانضمام كجزء منه.

(هـ) التقرير وبروتوكول الانضمام ونفاذ المفعول

١- يتضمن التقرير الذي يرفعه فريق العمل إلى المجلس العام/المؤتمر الوزاري ملخصاً للمناقشـــات التي دارت بين فريق العمل مع مسودة القرار وبروتوكول الانضمام. وغالباً ما تـــدرج بعـــض الـــتزامات الانضمام في تقرير فريق العمل ويشار إليها في نص بروتوكول الانضمام. ويتضمن بروتوكول الانضمام شروط الانضمام التي ووفق عليها بين مقدم الطلب وأعضاء فريق العمل ، لذلك فإن أحكامها تعكس الحالة الخاصة لمقدم الطلب.

٢- عـــند انتهاء المفاوضات حول البرامج الخاصة بالسلع والخدمات وينتهي فريق العمل من المهمة الموكلة إليه، يقدم فريق العمل تقريره مع مسودة القرار وبروتوكول الانضمام إلى المجلس العام للمؤتمر الوزاري. وبعد اعتماد المجلس العام والمؤتمر الوزاري لتقرير فريق العمل والموافقة على مسودة القرار بأغلبية ثلثي التصويت الإيجابي لأعضاء المنظمة، يصبح بـــروتوكول الانضمام ساري المفعول بعد ثلاثين يوماً من موافقة مقدم الطلب إما بالتوقيع أو بإيداع وثائق التصديق. إذا كانت الموافقة البرلمانية مطلوبة.

٢- المصـــادر الـــعربية

١ - دليل الأعمال إلى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.
مركز التجارة العالمية – الأنكتاد / م ت ع ١٩٩٦م

٢ - الدكتور / إبراهيم العبدولي " الجات وأخواتها "
مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٩٥م

٣ - سلسلة الاتفاقيات العامة للتجارة والتعرفات.
(الجـــات) وانعكاســـاتها على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي " الأمانة العامة لإتحاد غرف مجلس التعاون الخليجي ".

٤ - الإستاد الدكتور / سمير محمد عبد العزيز
التجارة العالمية وجات ٩٤ مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع الإسكندرية ١٩٩٧م.

٥ - وقـــائع نـــدوة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتنفيذ اتفاقيات جولة الأورغواي – البنك الإسلامي – جدة المملكة العربية السعودية ٧ – ١٠ يونيو ١٩٩٧م.

٦ - اتفاقيات الجات وآثارها على البلاد العربية.
نـــدوة الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والاجتماعي صندوق النقد العربي الكويت ١٧- ١٨ يناير ١٩٩٥م.

٧ - الدكتور / جابر بن مرهون فليفل
محاضرة عن اتفاقيات جولة أورغواي وآثارها على الزراعة في عمان.
جامعة السلطان قابوس – أكتوبر ١٩٩٦

٨ - الدكتور / جابر بن مرهون فليفل
حلقـــة الويبو الدراسية الإقليمية لبلدان مجلس التعاون الخليجي عن تنفيذ اتفاق تريبس مسقط من ١٥ إلى ١٧ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧م.
تحديث التشريعات لحقوق الملكية الفكرية ذات الصلة باتفاقية تريبس
تجربة سلطنة عمان

٩ - اتفاقية الأورغواي
وانضمام سلطنة عمان لمنظمة التجارة العالمية٠
الدكتور جابر بن مرهون فليفل
الناشر غرفة تجارة وصناعة عمان – ديسمبر ٢٠٠٠م

١٠ - الآثار المحتملة لمنطقة التجارة العالمية.
على التجارة الخارجية والدول النامية
إعداد – فضل على مثنى
مكتبة مدبولي ٢٠٠٠ – القاهرة

١١ - العولمة والجات – التجديات والفرص.
دكتور / عبدالواحد العصفوري
مكتبة مدبولي ٢٠٠٠ القاهرة.

١٢ – الدول العربية ومستقبل مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة
ورشة عمل – بيروت ٢٩-٣١ مايو ٢٠٠٠
بعض التجارب العربية في المفاوضات التجارية الأخيرة
من خلال استعراض تجربة سلطنة عمان
تنظيم المعهد العربي للتخطيط – الكويت
إعداد الدكتور / جابر بن مرهون فليفل

١٣ – نبذة تاريخية: من الجات إلى منظمة التجارة العالمية
محمد رضوان – الأمم المتحدة – نيويورك ٢٠٠١م

١٤ – قواعد الانضمام والتفاوض في منظمة التجارة العالمية
الدكتور / محسن هلال ومحمد رضوان
الأمم المتحدة – نيويورك ٢٠٠١م

٣- المصـــادر الأجنبيـــة

1 - THE RESULTS OF THE URUGUAY TOUND
OF MULTILATERAL TRADE NEGOTIAIONS
THE LEGAL TEXTS
WORLD TRADE ORGANIZTION GATT/1994
PRINTED IN FRANCE-1995

2 - OMAN,S MEMBER SHIP OF WTO
ASTUDY ON POTENTIAL BENEFITS AND OBLIGATIONS
BY MR.A.V.GANESAN
FORMER COMMERCE SECRETATY
TO GOVERN MENT OF INDIA – JULY 1997

3 - MEMORANDUM ON THE FOREIGN TRADE REGIME
OF OMAN.

4 - THE ACCESSION OF THE SULTANATE OF OMAN TO
THE WORLD TRADE ORGANIZATION.

5 - PART I SCHEDULE OF CONCESSIONS AND
COMMITMENTS ON GOODS.

6 - ACCESSION OF THE SULTANATE OF OMAN
TO THE WORLD TRADE ORGANIZATION.

7 - PART II – SCHEDULE OF SPECIFIC COMMITMENTS
ON SERVICES.

8 - OVERVIEW OF DEVELOPMENTS
IN THE INTER NATIONAL TRADING ENVIROMENT
ANNUAL REPORT BY THE DIRECTOR-GENERAL-WTO
2001.